



نبش قبور أصحاب الأرض...

أين حق حرمان الموتى الفلسطينيين؟

إعداد/ مصطفى عماد





نبش قبور أصحاب الأرض... أين حق حرمان الموتى الفلسطينيين؟

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

مؤسسة أهلية - مشهرة برقم 6337 لسنة 2005 - غير حزبية

لا تهدف إلى الربح يخضع نظامها الأساسي للقانون رقم 84 لسنة 2002 الخاص بالجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة.

الموقع الإلكتروني: <https://www.fdhrd.org/>



ALL RIGHTS RESERVED- 2022 ©

FDHRD



المقدمة

الموتى رهائن الأحياء، ولا ينقطع صلة الميت من سليله، وكذلك لا يعيش الأحياء دون هوية الأجداد. هنالك واقع آخر مرير يعيشه الفلسطينيون ليس الأحياء بل الأموات منهم، فيبدو أنه على الموتى النضال أيضًا حتى يُبعثون. فلم تكتفِ دولة الإحتلال الصهيوني بالقضاء على حقوقهم الأساسية فقط، بل أيضًا لا تحترم حُرّمات الموتى. فتسمح السلطات الإسرائيلية للمستوطنين اليهود بتدمير شواهد القبور الفلسطينية وتعبث بها وتخربها تحت حماية قوات الأمن الإسرائيلية. تعد تلك الاعتداءات اليهودية على قبور الفلسطينيين هي جزء من المخططات الصهيونية التي تُنوّى تنفيذها بغرض التوسع الاستيطاني على الأراضي الفلسطينية وتضييق الخناق على حياة الفلسطينيين، فتستمر المعاناة الأبدية على الشعب الفلسطيني. وتقع هذه التعديات من تدمير وتجريف للقبور وتزداد بشكل خاص في مدينة القدس الشرقية، والتي تقع تحت يدي محاولات التهويد لمعالمها الفلسطينية العربية، وذلك من خلال تبريرات تاريخية مزيفة.

إن إسرائيل عندما تهدم وتجرف القبور الفلسطينية، فهي بذلك تنتهك حق الملكية الفلسطينية ولا تحترم حرمة الأموات. ويسلط هذا التقرير الضوء على التعديات التي تحدث للمقابر الفلسطينية، في إطار التزييف المقصود للحقائق التاريخية، والتي تقع ضمن المخططات الاستيطانية والتهويدية للأراضي الفلسطينية.

التعديات على المقابر الفلسطينية

يقع تنظيم أمور الدفن وترسيم الجبانات في القدس في يد السلطة الأردنية نظرًا للوصاية التاريخية على المدينة، وفي الضفة الغربية تقوم السلطة الفلسطينية بذلك الأمر. وفي كلا الحالتين، يجد الفلسطينيون معاناة عند دفن أقاربهم وذويهم في جبانات صغيرة ومتزاحمة بجثث الموتى والشهداء، مقارنة بالمقابر اليهودية في المستوطنات التي قد تصل مساحتها إلى ثلاث أضعاف. حيث في القدس وطبقًا لرئيس لجنة مقابر المسلمين بالقدس، الحاج مصطفى أبو زهرة، تبلغ المساحة الإجمالية للمقابر الثلاث (باب الرحمة، اليوسفية، المجاهدين) 700 ألف متر، تخدم نحو 370 ألف مقدسي، وفي المقابل، تبلغ مساحة مقبرة يهودية واحدة ثلاثة أضعاف المقبرة الإسلامية، وهو ما دفع بعشرات المقدسين لدفن الموتى في قبور عشوائية، ودفن الجثامين فوق بعضها إذا مرت ثمان سنوات على الدفن السابق.

وتدفن إسرائيل المستوطنين اليهود في مدافن واسعة ومنظمة ونظيفة، تقوم على أراض يرهاها الكنيس والجماعات اليهودية اليمينية (ومن ضمنها المتطرفة) التي تنظم زيارات المستوطنين للقبور. ويوجد في القدس المحتلة أحد عشرة مقبرة للمستوطنين، وفي الضفة الغربية ثمانى مقابر ضمن التوسع الاستيطاني على الأراضي الفلسطينية. ومن المقابر المعروفة بالقدس الشرقية: (مقبرة جبل هرتزل، المقبرة اليهودية على جبل الزيتون، ومقبرة مامبلا وخزان بركة مامبلا)، وفي الضفة الغربية: (المقبرة اليهودية القديمة، مقبرة الاكانا، ومقبر مقبرة ألفين منشية). وجميعها أقيمت على أراضي فلسطينية ضمن الحملات التوسعية الاستيطانية.



وفي دراسة استقصائية أعدتها منظمة "كيرم نابوت" (כרם נבوت) بعام 2018، وهي منظمة إسرائيلية ذات توجه يساري تعمل من أجل مراقبة وبحث سياسة الأراضي الاسرائيلية في الضفة الغربية، تؤكد أن قرابة 40% من قبور المستوطنين في الضفة الغربية بمعدل 600 قبر يقع داخل 10 مستوطنات أو بالقرب منها، قد بُنيت على أراض فلسطينية ذات ملكية خاصة. ومنها ما لا يقل عن 33 مقبرة يهودية انتشروا في كافة المستوطنات، بعضها صغيرة جدًا، وغيرها تعد رئيسية وُبدفَن فيها بالمئات، حيث هناك 1400 مستوطن دُفِنوا في تلك المقابر التي معظمها، بني على أراض الدولة الفلسطينية، مع الإشارة إلى أنه تم بناء مقبرتين رئيسيتين في الخليل وكفر عتصيون على أراضٍ اشترها اليهود قبل عام 1948.

هذه القبور بُنيت على أراض فلسطينية خاصة، بالقرب من مستوطنات "بيت إيل" و"عوفرا" و"بساجوت" و"معاليه ميشماش" و"ألون موريه" و"كريات أربع"، ويوجد فيها قبر باروخ غولدشتاين منفذ مذبحه الحرم الإبراهيمي، وبعض تلك القبور بنيت في أراضٍ تم مصادرتها بحجج أمنية وأن بعضها يتم بنائها على بعد مئات الأمتار من منازل المستوطنين داخل تلك المستوطنات بهدف أن لا يتم إزالتها، ولا يتم إعادة تسليم الأراضي لأصحابها الفلسطينيين.

وتتوزع التعديات الفردية لمجموعات من المستوطنين في الضفة والقدس الشرقية على المدافن الفلسطينية، تكاد تكون بشكل ممنهج، تحت حماية من جنود الإحتلال. فيحطموا شواهد القبور، ويلقون على المقابر القمامة وبقايا فضلات الطعام، والأسوء من ذلك يقوموا بإلقاء الفضلات والبراز على الشواهد.

قبور "اليوسفية" التي تقع عند مدخل باب الأسباط (بالمسجد الأقصى) الذي يعد أهم مداخل البلدة القديمة في القدس الشرقي، تعرضت للكثير من الانتهاكات الحكومية والجماعية. في أكتوبر عام 2021، جرفت قوات الإحتلال قبرًا من أضرحة الشهداء التابعة للمقبرة اليوسفية ظهرت خلاله عظام الأموات، بهدف تحويلها لحديقة توراتية يهودية. ومن ضمن ما جرفته السلطات الإسرائيلية 20 قبرًا، به أحد النصب التذكارية "للجندي المجهول" بالقدس الشرقية المحتلة والذي يعود إلى حرب عام 1967. ورغم وجود إثباتات لملكية الأراضي لفلسطينيين، رفضت محكمة الصلح الإسرائيلية دعوات وقف تنفيذ المخطط. وصرح مفتي القدس، الشيخ محمد حسين، أن "الحديقة المقرر افتتاحها في منتصف 2022 اعتداء على المقبرة، ولا يجوز انتهاك قبور البشر أيا كان جنسهم أو جنسيتهم أو دينهم."

والجدير بالذكر أن بلدية القدس الإسرائيلية منعت الدفن في "المقابر اليوسفية" منذ عام 2014، وأغلقت أحد مداخل المقبرة بصفائح حديدية وبدأت بتسييج المنطقة ونشرت قوات خاصة على الأسوار ومنعت المواطنين من الدخول.

في القدس الشرقية أيضًا، هُدمت مقبرة "مأمن الله" الإسلامية والتي تبلغ مساحتها 200 ألف مترًا، وبني الإحتلال على أرضها متحف "التسامح" الذي أفتتح . وقبلها في الستينيات، قد جرفت إسرائيل منها 60 ألف مترًا وانشأت عليها "حديقة الاستقلال"، ثم واصلت مشاريعها بتمديد خطوط المياه والصرف الصحي والكهرباء والشوارع والمقاهي والفنادق ومواقف السيارات على أرض المقبرة، ولم يتبق منها الآن سوى 10 آلاف مترًا فقط.

تناولت هذه القضية في تقرير حقوقي لمنظمة "عميق شافيه" (למק שווייה)، التي يديرها مجموعة من الآثاريين الإسرائيليين وبعض العرب. وأكد التقرير أن تأسيس "متحف التسامح" كشف نحو 100 جثمان في الطبقات الأرضية المختلفة للمقبرة (تقدر بين ثلاث وأربع طبقات)، دُفن أصحاب تلك الجثامين



خلال حقب إسلامية متفاوتة امتدت على مدى نحو 10 قرون. وهو ما أكده أيضًا شوقا دورفمان (N717) مدير سلطة الآثار الإسرائيلية السابق بتدمير مئات القبور الإسلامية في مقبرة "مؤمن الله" لصالح المتحف.

ومن جهة أخرى، لبلدية تل أبيب في مدينة يافا سجلًا حافلًا في تدنيس المقابر ونبش القبور، وبيع المقابر الفلسطينية لشركات استثمارية إسرائيلية، إذ دمّرت مقبرة الجماسين ومقبرة طاسو لتوسيع حي لليهود بدعم من سلطة الآثار الإسرائيلية، كما بنت إدارة جامعة تل أبيب بيوتًا للطلبة فوق مقبرة قرية الشيخ مؤنس المهجرة. كما سيطرت على مقبرة عز الدين القسام في مدينة حيفا، واعتدت على مقبرة الاستقلال في حيفا، وحرقت أجزاء منها في عام 2019. وفي عام 2020 جرفت سلطات الإحتلال في يافا مقبرة "الإسعاف" التاريخية التي تعود إلى الحقبة العثمانية، المجاورة لمسجد «حسن بيك» أكبر وأقدم المساجد على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وأحد أهم المعالم الإسلامية التاريخية فيها، لإقامة مشروع استيطاني للمستوطنين الشبان.

تبريرات مزيفة ومخططات صهيونية

إن لم يكن لها رد، تحاول دولة الإحتلال أن تضع داخل كل اعتداء على مقبرة تعود ملكيتها لفلسطينيين تبريرات تبين مدى الاحتقان الداخلي الذي يحمله المستوطنون في نفسياتهم لانتهاك حرمت الموتى الفلسطينيين. أحد المبررات التي تطلقها أن هذه الأراضي هي ملك "للغائبين" أي اللذين هاجروا ونزحوا نتيجة الإحتلال، ولكن في الواقع هذه الأراضي لها سجلاتها لدى المملكة الهاشمية الأردنية.

سن الكنيست قانون أملاك الغائبين سنة 1950، والقانون يعرّف من هُجّر أو نزح أو ترك حدود إسرائيل حتى نوفمبر 1947، خاصةً على أثر الحرب، على أنه غائب. وتعتبر كل أملاكه (يشمل الأراضي، البيوت وحسابات البنوك وغيرها) بمثابة "أملاك غائبين" تنقل ملكيتها لدولة إسرائيل، ويديرها وصيّ من قبل الدولة. قانون أملاك الغائبين هو الأداة الأساسية لدى إسرائيل للسيطرة على أملاك اللاجئين الفلسطينيين وكذلك أملاك الوقف الإسلامي في الدولة وبشكل خاص في القدس الشرقية. وهو ما يُطبق بشكل تعسفي على قبور الموتى الفلسطينيين.

وتتم مصادرة الأراضي والقبور الفلسطينية وتدنيس المقدسات لإسلامية بحجج القبور اليهودية القديمة والأماكن الأثرية، حتى وإن لم يكن لها دلالة تاريخية، فيلتف حولها المستوطنين ويطبقون السياج ليقوموا الصلوات التلمودية فيها أو الأحتفال داخل تلك الأراضي. فعلى سبيل المثال يقوم اليهود في كل عيد "الخانوكا" بوضع الشمعدان على أحد القبور القديمة ويقوموا بأزعاج الفلسطينيين في الضفة والقدس، وهو ما يهدد باشتعال المواجهات مع قوات الإحتلال. وفي نوفمبر الماضي 2021، قامت سلطات الطبيعة والمتنزهات بحكومة الإحتلال بتفكيك الشمعدان الذي تم نصبه عند قبر النبي صموئيل في الأراضي المحتلة بالضفة بعدما تقدمت السلطة الفلسطينية بشكوى ضد هذا الفعل.

كذلك أثار إسرائيل قضية قبر "راخيل" (أم النبي يوسف وزوجة يعقوب) أو مسجد "بلال بن رباح"، بعدما أقام الجيش الإسرائيلي حاجزًا دائمًا قرب قبة راحيل عام 2005، وجمدت تعاونها مع اليونسكو بعدما اعترفت المنظمة بالموقع مسجدًا إسلاميًا وليس قبرًا يهوديًا. وتعود قصة هذا الموقع الأثري إلى أن راحيل زوجة النبي يعقوب قد دفنت فيه وبني قبرها على شكل قبة. ولكن في العصر الإسلامي بني

مسجدًا في ذات الموقع الذي أذن فيه بلال بن رباح (مؤذن الرسول صلى الله عليه وسلم) عندما مر به وسمي نسبة له، كما توجد بعض القبور الإسلامية بالموقع. سيطرت إسرائيل على المكان عقب احتلالها للضفة الغربية بعد حرب 1967. ورغم أنها لم تحدث تغييرات كبيرة فيه فإن الفلسطينيين لا يمكنهم الوصول إلى المسجد، وأغلبية زوار المكان هم من اليهود، حيث أحاطت القبة بأسوار بعد إنشاء جدار الفصل. ويفصل الجدار المنطقة الشمالية من بيت لحم عن قبة راحيل التي ترتبط بطريق مع مستوطنة "جيلو القريبة".

وتبرير آخر يدّعه بأنه على مدى أجيال، أصبح الدفن في القدس شهادة على اشتياق شعب إسرائيل إلى القدس حيث دفن العديد من الروحيين من الشعب اليهودي وقادته على جبل الزيتون. تعتبر الأهمية الدينية لمقبرة جبل الزيتون بمثابة مرجع لتطوير وتجديد المكان وجلب الزوار الإسرائيليين اليهود من جميع أنحاء البلاد والعالم. لجأت السلطات إلى طرق غير تقليدية عبر بناء مقبرة ضخمة جديدة أسفل المقبرة القديمة التي تمتد من جبل الزيتون وحتى بلدة سلوان، وتبلغ مساحتها أكثر من 1600 متر مربع بعمق خمسين متراً، وتتسع لأكثر من 23 ألف قبر بتكلفة بلغت نحو 90 مليون دولار.

إن تعزيز الارتباط اليهودي بوادي قدرون وجبل الزيتون يخلق حاجزاً بين الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية والبلدة القديمة، فتحول جبل الزيتون إلى قبضة إسرائيلية للتوسع الاستيطاني في القدس الشرقية. حيث تقع مستوطنة إسرائيلية في رأس العامود بالقرب من الطرف الجنوبي الشرقي لمقبرة جبل الزيتون، وفي الطرف الشمالي توجد أراضي كنيسة تليها حديقة "تسور تسوم" الوطنية ومستوطنة إسرائيلية في قلب بلدة الطور الفلسطينية المجاور للمقبرة. ويتركز النشاط السياحي والاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية في نفس المنطقة الجغرافية ليغذي أحد الأنشطة الآخر والعكس صحيح.

وترتبط الكنائس الموجودة على جبل الزيتون بالتقاليد المسيحية، كما أن منطقتها منفصلة فعلياً عن منطقة مقابر الزيتون. لكن مقبرة باب الرحمة المتاخمة للجدار الشرقي للمدينة القديمة والمتوافقة مع التقاليد الإسلامية للمكان وهي مهمة بالنسبة لها، يتم التعسف بها من السلطات الإسرائيلية. علاوة على ذلك، في السنوات الأخيرة، تحارب الجماعات اليمينية الإسرائيلية وبعض المنظمات ضد دفن المسلمين في الموقع. فانهت النضال بموافقة الحكومة الإسرائيلية لفرض منع الدفن في الموقع. ونتيجة لذلك، يجد أهالي قرية سلوان صعوبة في دفن موتاهم إلى درجة وقوع مناوشات انتهت باعتقال أقارب الموتى خلال الجنازات.

أصبحت المقابر الفلسطينية رصيماً سياسياً في النضال من أجل السيادة في القدس الشرقية، ومن الواضح أن معظم الإجراءات الحكومية الإسرائيلية والمستوطنين تركز على تعزيز السيطرة على هذه الأماكن. مناطق بأكملها شرق البلدة القديمة تعتبر مناطق إسلامية أثرية متاحة لجميع المقاصد والأغراض وهي أداة رئيسية تستخدمها إسرائيل في تعزيز المشروع الاستيطاني بالأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية وحول البلدة القديمة.

ومن جانب آخر، تستثمر إسرائيل في المقابر اليهودية، وتتعسف بشكل مقصود في المقابر العربية والأسلامية للفلسطينيين بالقدس التي تكاد تنحصر وتختفي. وفي سياق الهجمة الإسرائيلية المسعورة على الحقوق الفلسطينية، وتلك الساعية لتهويد وأسرلة مدينة القدس كمقدمة لضمها لإسرائيل رسمياً بعدما حسمت إسرائيل موقفها، داخلياً على الأقل، بآلا تكون القدس خاضعة للتفاوض ضمن أي تسوية مستقبلية مع الفلسطينيين، لا سيما بعد الاعتراف الأميركي بالقدس كعاصمة لإسرائيل وما تلاها من



صفقات ومخططات (صفقة القرن، وخطة الضم وما شابه) وأيضاً من إجراءات على أرض الواقع؛ صدرت الخطة الحكومية الإسرائيلية بعنوان: "القرار 3790: تقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والتنمية الاقتصادية في القدس الشرقية" والصادرة بتاريخ 13 مايو 2018. كأحد الوسائل المُتبعة لتهويد المدينة ومحو عروبتها عبر ممارسات وسياسات تُعرّف إسرائيلياً على أنها "قانونية" هدفها تطوير المدينة وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكانها العرب، وهي تسميات مُضلّلة تُستخدم كغطاء لتمرير سياسة التهويد والتي تسعى من ضمن أمور أخرى كثيرة لاقتلاع السكّان العرب الفلسطينيين من المدينة.

الخاتمة

إن عمليات التجريف والتخريب في المقابر الفلسطينية هو جزء من سلسلة ممارسات يومية ضد الفلسطينيين في المدينة المقدسة والأراضي المحتلة بهدف ترحيلهم، وقطع أوصراهم وسلالاتهم من الأرض. ومصادر السلطات الإسرائيلية الأراضي الخالية تحت حجة "أملاك الغائبين"، وهذا يعارض قواعد القانون الدولي التي تمنع انتزاع الملكية الخاصة في اثناء الصراع المسلح أو الإحتلال العسكري. ومن المحتمل في ظل كل هذا أن تتعرض القبور الفلسطينية في الضفة والقدس لمزيد من التدمير والتخريب، خاصة وأن الحكومات الإسرائيلية تستقطب المزيد من الأراضي للتوسع الاستيطاني في غور الأردن، والجولان المحتل. لم يلق ملف القبور الفلسطينية الاهتمام الكاف من المجتمع الدولي، ولم يتمكن الشعب الفلسطيني من صون ممتلكاته وصيانة حُرّمات موتاه.

وعليه، نطالب بتحويل ملف انتهاكات القبور الفلسطينية للمحكمة الجنائية الدولية خاصة في ظل سلطات الاحتلال التي تمكنت من تهويد 97% من المدينة دون الاكتراث لكافة القرارات الدولية التي تعتبرها مدينة محتلة ويجرم تغيير واقعها.